



«اعتقد أن هناك أملا للوصول إلى سلم أهلي في ليبيا. البلاد ذات أهمية كبيرة في المنطقة، وذات أهمية أكبر بالنسبة إلى أوروبا».

فلاديمير بوتين
الرئيس الروسي



«حلف شمال الأطلسي ليست لديه نية للتدخل العسكري في ليبيا، مستعدون لمساعدة حكومة الوفاق لتطوير المؤسسات الأمنية».

ينس ستولتنبرغ
الأمين العام لحلف شمال الأطلسي

مشروع قانون المصالحة يطلق شقوفا داخل التحالف الحاكم في تونس

● اتحاد الشغل يرفض مشروع القانون بنسخته الحالية ● برلمانيون يشكلون كتلة للدفاع عن سياسات الحكومة



مظاهرة يقودها حزب في السلطة

وفي ظل ما تعيشه الحكومة من أزمات، قررت مجموعة من النواب المستقلين من كتلة نداء تونس داخل البرلمان تشكيل كتلة جديدة أطلقوا عليها اسم "الكتلة الوطنية". وقالت عضو الكتلة بشرى بالحاج حميدة إن الكتلة الديمقراطية ستكون بمثابة الحزام الداعم للحكومة صلب البرلمان، وستدفع الفريق الحكومي نحو الإنجاز والعمل ولن تطرح نفسها كمعارضة.

ووضحت أن الكتلة ستقوم بدور المساند الناقد من خلال تقديم المقترحات والحلول للإشكاليات القائمة، مشيرة إلى دقة المرحلة التي تعيشها تونس يحتم على مكونات هذه الكتلة أن تتوحد من أجل خدمة المشروع الحضاري الأصلي الذي تأسس عليه حزب نداء تونس.

وفي أول رد على الجدل الحاصل بشأن مشروع قانون المصالحة، أعلن أمين عام الاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطوبسي رفض الاتحاد للقانون في نسخته الحالية. واعتبر في تصريحات إعلامية مساء الأربعاء أن مشروع القانون يتضمن خرقا للدستور ولقانون العدالة الانتقالية وفق دراسة أعدها عدد من خبراء القانون الدستوري الذين تتعامل معهم المنظمة الشغلية، مشيرا إلى أن القرار النهائي سيتخذ من قبل الهيئة الإدارية الوطنية للاتحاد.

ويساند اتحاد الشغل الحكومة ويقف ضد من يحاولون الإطاحة بها. وانتقد الطوبسي الشهر الماضي مساعي بعض الأطراف السياسية لاستغلال الاحتجاجات المطالبة بالتنمية والتشغيل في الإطاحة بالحكومة.

بين النائب عن التيار الديمقراطي سامية عيو ونواب حركة النهضة، حالت دون التصويت على مقترحي تعديل الفصل الأول من مشروع قانون المصالحة الاقتصادية مقدمين من كتلتي النهضة والنداء وينصان على المحاسبة والمساءلة والإعتذار ثم المصالحة. واتهمت عيو نواب النهضة بالتناقض نظرا لندد أغلب نوابها لمشروع القانون ومن ثم تقدموا بمقترح تعديل للفصل الأول، وهو ما دفع رئيس كتلة حركة النهضة نور الدين البحيري للرد على اتهاماتها. وقال البحيري إن "حركته أكبر حزب وأكبر كتلة في البلاد ولا يسمحون لأي شخص أن يتحدث باسمهم".

وسبق لعدد من نواب حركة النهضة أن انتقدوا مشروع المصالحة، مؤكدين أنهم ضد أن يمر دون إجراء تعديلات عليه.

تثير تصريحات بعض الأحزاب المشاركة في الحكومة والمعارضة لتوجهاتها امتعاض المراقبين للشأن السياسي في تونس، الذين يرون أن هذه الإزدواجية لا يمكن تصنيقها إلا في خاتمة الانتهازية السياسية.

وقال إبراهيم إن "الحزب مع مبدأ المصالحة وأنه بصد التسييق مع مختلف الأحزاب قصد التشاور والحوار وتقديم مشروع توافقي".

ودفعت تصريحات حزبي آفاق تونس والجمهوري الناطق الرسمي باسم حزب نداء تونس برهان بسيس للرد.

وانتقد بسيس مشاركة الحزب الجمهوري في المسيرة التي تم تنظيمها السبت ضد مشروع قانون المصالحة والحال أنه ممثل في الحكومة. واعتبر أن ما يقوم به الحزب الجمهوري من شأنه إرباك عمل الحكومة، مشيرا إلى أن الحزب "يريد تقليد حزب التيار الديمقراطي في طريقة المعارضة".

وتبرر أحزاب الائتلاف الحاكم معارضتها لمشروع قانون المصالحة بان وثيقة "اتفاق قرطاج" التي تعتبر كمرجعية للعمل الحكومي، لم تنطرق إلى هذا القانون. وتثير مواقف الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي والمعارضة لتوجهات السلطة تساؤلات المراقبين حول عدم تقديم هذه الأحزاب لاستقالاتها والتموقع في المعارضة.

وبحسب هؤلاء فإن ما تقوم أحزاب الائتلاف الحاكم يصنف في خاتمة "الانتهازية السياسية"، التي تجعل المواطن غير قادر على استيعاب مواقفها.

وتقول السلطة إن مشروع قانون المصالحة من شأنه إخراج تونس من الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعانيه، إذ أنه يشجع على الاستثمار.

وكان قائد السبسي أكد أن مشروع القانون هو الحل الأمثل لخروج تونس من "المازق"، في إشارة إلى تردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

وقال إن الإدارة في تونس تشكل معضلة أساسية أمام تعطل حركة الاستثمار بسبب تحفظ الآلاف من الموظفين المشمولين بقضايا الفساد.

ورفعت الخميس الجلسة صلب اجتماع لجنة التشريع العام بسبب مشادات كلامية

تونس - تعيش حكومة الوحدة الوطنية برئاسة يوسف الشاهد على وقع حرب كلامية بين الأحزاب المكونة لها. فبعد أن ساندت بعض أحزاب الائتلاف الحاكم التحركات الاحتجاجية المطالبة بالتنمية والتشغيل، شارك الحزب الجمهوري في الاحتجاجات المنددة بمشروع قانون المصالحة متهما الوافقين وراءه بتبويض الفساد.

وتتكون حكومة الوحدة الوطنية من أحزاب: نداء تونس، حركة النهضة، آفاق تونس، حزب المسار، الحزب الجمهوري ومستقلين.

واعتبر عصام الشابي الأمين العام للحزب الجمهوري أن طرح مشروع قانون المصالحة الاقتصادية والمالية في هذا الظرف "سيزيد من تعكير الوضع الاجتماعي"، لأنه لا ينسجم مع مبادئ الثورة التي قامت ضد نظام فاسد.

وينص مشروع قانون المصالحة الذي سزال محل جدل داخل البرلمان على العفو عن الآلاف من موظفي الدولة ورجال الأعمال الذين سرقوا أموالا عامة إبان حكم الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، شرط إرجاعها مع الفوائد.

وقدمت رئاسة الجمهورية الشهر الماضي مشروع قانون معدل، بدأت لجنة التشريع العام بمناقشته منذ أسابيع. ودعت 20 منظمة غير حكومية تونسية ودولية الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي إلى "السحب الفوري والنهائي" لمشروع القانون لأنه يهدف إلى "تبويض الفساد والفاستين".

ويعارض حزب آفاق تونس بدوره مشروع قانون المصالحة. واقترح ياسين إبراهيم رئيس الحزب أن يتم إدخال تعديلات في المجال الاقتصادي ويتم تعويض اسم مشروع القانون بمشروع قانون المحاسبة والمصالحة.

متابعون يرون أن معارضة أحزاب السلطة لتوجهات الحكومة وسياساتها تصنف في خاتمة «الانتهازية السياسية»

شح الموارد المالية يضعف الحكومة الجزائرية أمام المجتمع

وقال "مجرد التأخير في صرف الرواتب في موعدها يخلط أوراق أرباب العائلات، وهو مؤشر على توجه الهيئات الرسمية إلى المساس بالاستقرار الاجتماعي، خاصة وأن شهر رمضان على الأبواب".

وكان تبون اعترف لأول مرة ب"الشلل" الذي أصاب ورشات البناء وتعطل العديد من مشاريع السكن، بسبب عدم تلقي أصحابها لمستحقاتهم المالية.

وكشف عن المشاريع المعطلة، مما يساهم في توسيع رقعة شكوك الشارع بوفاء الحكومة بوعودها، خاصة في ما يتعلق بالمشروعات التي يساهم أصحابها بجزء من تكلفة الإنجاز.

بناء مليوني وحدة سكنية في إطار مخططاته الخماسية، نافيا أي تفكير في إعادة النظر في هذا المشروع تحت ضغط الأزمة المالية. وظلت الحكومة الجزائرية رغم الانتقادات الداخلية وتحذيرات الهيئات المالية العالمية توظف المداخل النفطية في ما سمي بـ"شراء السلم الاجتماعي، بغرض تفادي الانزلاق نحو الفوضى أو الدخول في أزمات سياسية".

وحذر القيادي في الكتلة النقابية المستقل مسعود بوزنية من مغبة المساس برواتب الطبقة العاملة، ومن اللجوء المستمر إلى الحلول السهلة لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية.

شركات البناء، كما أوضحت إدارة الوظيفة العمومية أن الأزمة المالية وحجم السيولة لدى الخزينة العمومية حتما عليها القيام ببعض التعديلات في مواعيد صرف رواتب الموظفين.

وكان رئيس الوزراء عبدالمالك سلال قد شدد أثناء عرض قانون الموازنة العامة على البرلمان نهاية العام الماضي على اعتبار قطاع البناء ودعم المواد ذات الاستهلاك الواسع خطا أحمر، لا يمكن تحت أي ظرف من الظروف المساس بها.

وظل تبون متمسكا بما أسماه تنفيذ الحكومة لوعود رئيس الجمهورية باستكمال

صابر بليدي

الجزائر - طفت مؤشرات مالية سلبية إلى سطح التوازنات المالية الكبرى في الجزائر، وهو ما يشكل تحولا خطيرا في الجبهة الاجتماعية، خاصة مع تعمد الخزينة العمومية تأخير صرف أجور الموظفين الحكوميين، ولجوء العشرات من ورشات البناء إلى تسريح العمال بسبب شح الموارد المالية.

ووجه وزير السكن والمدينة عبدالمجيد تبون أصابع الاتهام إلى وزير المالية حاجي بابا عني، بالوقوف وراء الإيذان لبنك القرض الشعبي الجزائري بعرقلة صرف مستحقات

باختصار

حذر محافظ السلم والامن بالاحداث الافريقي إسمايل شرقي من أن تهريب الأسلحة من ليبيا نحو بعض الدول قد يجعل من التخلفات الإرهابية أقوى من بعض جيوش القارة.

أكد وزير العدل التونسي غازي الجريبي خلال جلسة استماع أمام لجنة التحقيق حول شبكات التجنيد وتفسير الشباب إلى بؤر التوتر، الأربعاء، وجود 77 سجيناً في السجون التونسية بتهم التسفير والساعدة عليه، 31 منهم حكم عليهم في حين يقبع 46 رهن الإيقاف.

قررت رئاسة الحكومة التونسية إجراء حركة جزئية في سلك المحافظين، تم بمقتضاها نقل منير الحامدي محافظ توزر إلى القيروان وتعيين سامي الغابي محافظا في قبلي وعادل شليوي محافظا في سوسة وصالح مطراوي محافظا في توزر.

أكد موقع "بوابة الوسط" الليبي نقلا عن مصدر بوزارة الخارجية بحكومة الوفاق الوطني إقالة السفير عبدالباسط البديري من منصبه كسفير للبيبي لدى المملكة العربية السعودية.

دمرت قوات الجيش الجزائري بمحافظتي بجاية وسكيكدة خمسة مخابئ للإرهابيين واسترجعت أربع قنابل تقليدية الصنع وقنطارا من المواد التي تدخل في صناعة المتفجرات، حسب ما جاء في بيان لوزارة الدفاع الجزائرية الأربعاء.

أكد رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات المستقيل شفيق صرصار اتفاق مجلس الهيئة على أن يواصل مهامه إلى حدود 24 يوليو، داعيا مجلس نواب الشعب إلى تسريع العمل على سد الشغور وتحسين مسار الانتخابات المحلية المقبلة.

للمشاركة والتعليق:
news@alarab.co.uk

حراك الحسيمة.. من يركب موجة الاحتجاجات

الاستعمارين الإسباني والفرنسي للمغرب) وكل الشرفاء الذين استشهدوا وهم مؤمنون ومتشبثون بمبادئهم ووحدة وطنهم.

وانخرطت السلطات المحلية والمركزية في مفاوضات مع ممثلي أهالي الحسيمة، وبالحرص على الاستجابة للمطالب الاجتماعية والتنموية تكون الدولة وأبناء المنطقة قد فوتوا الفرصة على من يدفع إلى الصدام.

ومن الضروري الاستثمار في أبناء الحسيمة الذين لا يودون توريث منطقتهم في عصيان كما يدعو إلى ذلك الزفزافي وأمثاله. أهالي الحسيمة يريدون إعطاء فسحة من الزمن للدولة حتى تفي بوعودها لكن ناشري الفوضى يعارضون ذلك.

لقد انصهر المغرب في مصالحة بين الدولة والمواطن ونفذت برنامجا إصلاحيا في قطاعات عديدة، ورغم صعوبة الطريق فمدلوله العميق هو الانخراط في قضايا الناس وهمومهم وصيانة المكاسب الجديدة وتحقيق إنجازات أخرى. المطلوب من أهالي الحسيمة وهؤلاء العقلاء الذين لا يزالون في الساحات تحركهم نزعة وطنية إصلاحية أن يتخذوا مسافة معقولة من مزلق العنف ويعطون فرصة لتوسيع دائرة الحوار والانضباط لقيمه.

احتجاجية بالداخل لتوجيهها بما يخدم مصالحهم.

ومن شأن برنامج واقعي يتحلل بالموضوعية بالإضافة إلى مصداقية قياديي الحراك الاجتماعي بالحسيمة، أن يتصدى لمغالطات ففة لا تمثل كل سكان الريف. ولن توقع المطالب التنموية الحقيقية المحتجين في فخ الاستدراج إلى منطوق المواجهة غير المحسوبة مع دولتهم.

ويثبت خطاب تهيج يعتمده الزفزافي أنه شخصية شعبية يسعى لاستدراج الشعب إلى المواجهة مع السلطات الأمنية ليحقق غاياته.

ويؤكد الحراك الاجتماعي السلمي، الذي استمر لسنة أشهر بالحسيمة، رغبة أغلب السكان في عدم التجراف نحو العنف ومحاولات العقلاء لإقناع السلطات الأمنية بعدم اللجوء إلى الحلول الأمنية كبديل للحوار.

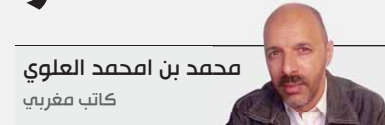
لا بد من استحضار تضحيات المغاربة، من الشمال إلى الجنوب، لأجل الحرية والتنمية والعدالة الاجتماعية كمطالب تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة وديمقراطية في إطار وحدوي. وما يفعله الزفزافي ومن ولاة هو تنكر لروح عبدالكريم الخطابي (كان قائدا للمقاومة الريفية ضد

تحركات سلمية ضد التهميش والفقير من قبل أطراف عرضها الدفين نشر فوضى متلما يحدث في البعض من دول المنطقة العربية.

واستغل محرضون بقيادة الزفزافي حسن نوايا من التحفوا السماء واقتربوا الأرض دفاعا عن مطالب نبيلة تخدم مصالح فئات واسعة من المغاربة من بينها مشاريع صحية تقي سكان منطقة الريف مخاطر التلوث، وأخرى تدفع شبح الفقر عنهم عبر مبادرات توظف طاقات سكان المنطقة.

وأمام سؤال: هل نحن بصدد مؤامرة ضد استقرار وأمن ووحدة المغرب؟ تكون الإجابة بنعم، دون الذهاب مع أصحاب نظرية المؤامرة. وكشفت معطيات وتقارير أن خصوم المغرب، الذين فشلوا في إحاقه بدول غارقة في أتون الانعكاسات السلبية لما يسمى بـ"الربيع العربي"، لا تزال لديهم نفس الأهداف في الجنوب بدعم انصاليي البوليساريو وفي الشمال بإشغال الفتن بين المواطنين ودولتهم.

ولا يمكن إنكار وجود مخططات ضد المغرب واستغلال ضعف البعض من النخب وعفوية البسطاء وترهل البعض من السياسيين. ولم يركن خصوم الوحدة الترابية للمغرب إلى المهادنة بل دأبوا منذ عقود على محاولة الركوب على أي محاولة



محمد بن احمد العلوي
كاتب مغربي

لا يمكن التراخي في كشف مغالطات تضمنتها خطاب ناصر الزفزافي (ناشط حقوقي مغربي) المثقل بمفردات عنصرية تنهل من قاموس انفصالي يحمل بين طياته هجوما واضحا المعالم على مقومات الدولة واستقرار وأمن الوطن برمته. ووجب إبطال الأحيال التي اعتمدها لتسريب ودعم نفس انفصالي وجد ضالته في حراك الحسيمة (أبرز مدن منطقة الريف بشمال المغرب) الاجتماعي المطالب بالعدالة والشغل.

ولا بد من التصدي بحزم لقول الزفزافي، الذي يتصدر حراك الحسيمة إن "الاستعمار الإسباني أرحم من الاستعمار العربي"، لأنه خطاب يذكي نزعة عنصرية ويفضح نوايا أشخاص استغلوا الغرات القبلية. تطورت احتجاجات الحسيمة بعد أن قضى السمك محسن فكري في حاوية للنفريات، في أكتوبر الماضي، وخرجت مسيرات تطالب بمشاريع اجتماعية وتنموية وصحية ترفع عن المنطقة التهميش.

ومطالب المحتجين التنموية مشروعة ولا غبار عليها، لكن الخطير هو توظيف